

## قطاع العدالة

### الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن

#### حول هذه السلسلة

توفر سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن مقدمات موجزة للمواضيع والمفاهيم الخاصة بالحكم الرشيد لقطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن. تلخص السلسلة المناقشات الحالية، و توضح المصطلحات الأساسية، وتعرض التوترات المركزية استناداً إلى مجموعة واسعة من الخبرات الدولية. لا تروج سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن لنماذج، أو سياسات، أو مقترحات معينة للحكم الرشيد أو الإصلاح، ولكنها تقدم مزيداً من الموارد التي من شأنها أن تتيح للقراء توسيع معارفهم حول كل موضوع. سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن هي مورد للجهات المعنية بحكم الأمن وإصلاحه والتي تسعى لفهم المناهج الحالية للحكم الرشيد قطاع الأمن وإصلاح قطاع الأمن وتقييمها بشكل نقدي.

#### لمحة عن هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن

يناقش هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن أدوار قطاع العدالة ومسؤولياته في مجال الحكم الرشيد لقطاع الأمن. يلعب قطاع الأمن دوراً في توفير الأمن عبر حفظ سيادة القانون ودوراً آخر في الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن عبر مساءلة قوات الأمن والدولة أمام القانون. تشرح سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن هذه مختلف وجهات النظر حول دور قطاع العدالة في الحكم الرشيد لقطاع الأمن وأهميته بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن.

#### يجيب هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن على الأسئلة التالية:

- ▶ ما هو قطاع العدالة؟ الصفحة ٢
- ▶ كيف تطبق مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن في قطاع العدالة؟ الصفحة ٤
- ▶ ما هو دور الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة؟ الصفحة ٥
- ▶ كيف يوفر قطاع العدالة الأمن؟ الصفحة ٦
- ▶ كيف يؤمن قطاع العدالة الرقابة على قطاع الأمن؟ الصفحة ٧
- ▶ لماذا يشكل قطاع العدالة جزءاً من إصلاح قطاع الأمن؟ الصفحة ٨

## ما هو قطاع العدالة؟

يُعرّف هذا الجزء من سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن قطاع العدالة ككافة الأجهزة والجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، المشاركة في توفير العدالة وإدارتها والإشراف عليها. هذا التعريف واسع النطاق، ويختلف مع اختلاف الأنظمة القانونية والسياسية وكذلك المعايير والثقافة والتقاليد التاريخية لكل إطار وطني حيث تؤثر بدقة على هيكلية قطاع العدالة و طريقة عمله.

من منظور الحكم الرشيد لقطاع الأمن، يجوز إدراج الجهات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى رفع المعايير في توفير العدالة ضمن إطار قطاع العدالة لأنها تؤمن الرقابة العامة. وتشمل هذه الجهات على سبيل المثال سلطات المجتمع المحلي والمدافعين عن الحقوق المدنية والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث ووسائل الإعلام والمؤسسات العرفية والزعامات التقليدية وغيرها.

قد يشمل قطاع العدالة مجموعة من العناصر تُحدّد وفق السياق (مراجعة الشكل ١).

◀ **قطاع الأمن.** يتألف قطاع الأمن من كافة الهياكل والمؤسسات والأفراد المسؤولة عن توفير الأمن وإدارته والإشراف عليه على المستويين الوطني والمحلي، وتشمل:

– الأجهزة التي توفر الأمن، كالقوّات المسلّحة والشرطة وحرس الحدود وأجهزة المخابرات والسجون والمؤسسات الإصلاحية والجهات الأمنية التجارية وغير الحكومية وغيرها الكثير؛

– هيئات إدارة الأمن والرقابة، مثل الوزارات الحكومية والبرلمان ومؤسسات الرقابة القانونية الخاصة وأقسام من قطاع العدالة والمجتمع المدني الفاعلة المعنية برفع معايير توفير الأمن العام، بما في ذلك المنظمات النسائية ووسائل الإعلام وغيرها.

تختلف تعريفات قطاع الأمن. ولكن إصلاحه يركز على فهم واسع للقطاع حيث يشمل كافة أجهزة توفير الأمن والهيئات الإدارية والرقابية بما في ذلك المؤسسات الأمنية العسكرية وغير العسكرية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

للمزيد من المعلومات حول قطاع الأمن، الرجاء مراجعة سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن المتعلقة بقطاع الأمن.

## الشكل ١: عناصر قطاع العدالة

### النظام القضائي والموظفون والهيئات التابعة له

على سبيل المثال: المحاكم والقضاة فضلاً عن المحامين ودوائر الدفاع والادعاء والممارسين القانونيين الحكوميين ونقابات المحامين وهيئات المعونة القانونية وبرامج التمثيل العام والمساعدين القانونيين وموظفي المحكمة (مثل حجّاب المحكمة والمحضرين) وأنظمة القضاء العسكري إلى جانب آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات كالمحاكم وخدمات الوساطة وآليات التسوية المجتمعية إذا وُجدت.

### السلطات التنفيذية المسؤولة عن تنظيم قطاع العدالة وإدارته

على سبيل المثال: تتألف عادة من وزارة أو إدارة العدل المستقلة بعملها عن القضاء. تلعب أيضاً السلطات المالية ووكالات التدقيق دوراً في ضمان الفعالية والمساءلة.

### المؤسسات المسؤولة عن رقابة قطاع العدالة

على سبيل المثال: اللجان البرلمانية وسلطات الرقابة المستقلة كالمجالس القضائية والدوائر القضائية ولجان القانون إلى جانب مؤسسات الرقابة المستقلة التي تتمتع بصلاحيات أكبر كمؤسسات أمناء المظالم ولجان حقوق الإنسان ولجان مكافحة الفساد.

### الأجهزة المسؤولة عن إنفاذ القانون

على سبيل المثال: الشرطة في كافة الاختصاصات وكذلك الهيئات التنظيمية العامة والجمارك وسلطات الحدود وأجهزة المخابرات وهيئات خدمات الطوارئ المدنية وأحياناً متعاقدو الأمن التجاري وغيرها.

### المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وإعادة التأهيل

على سبيل المثال: سلطات السجون والإصلاحات والاحتجاز (وتشمل الإداريين وحراس السجن) ودوائر الخدمات الاجتماعية والطبية والصحة العقلية التابعة لقطاع العدالة، والسلطات المشرفة على الاعتقال السابق للمحاكمة والأحكام المجتمعية التي تشمل عادة السلطات العرفية والزعامات التقليدية أو الشركات التجارية.

## كيف تُطبَّق مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن في قطاع العدالة؟

تفرض مبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن على قطاع العدالة التقيّد بمعايير المساءلة والكفاءة عينها التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام الأخرى في مجال تقديم الخدمات العامة. يكمن هدف إصلاح قطاع الأمن في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد عند توفير العدالة والأمن.

وهذا يعني بالنسبة لقطاع العدالة ما يلي:

- **القضاء مستقل عن فروع الحكومة الأخرى:** يؤدّي المسؤولون القضائيون عملهم بشكل مستقل عن باقي الحكومة. إذ لا يتعرّضون للضغوط من أجل اتّخاذ قرارات سياسية ولا للعزل أو العقاب إذا طبّقوا القانون بانتظام ومن دون تحيّز.

- **لا يتّخذ القضاء قرارات سياسية:** بالرغم من قدرة القضاء على التأثير في القانون عبر تفسيره وتطوير السوابق القضائية وصلاحيّة المراجعة القضائية التي يتمتّع بها، فإن مسؤولية تشريع القوانين تقع على عاتق السلطة التشريعية (والتنفيذية وفقاً للسياق).

- **يضمن قطاع العدالة المساواة أمام القانون:** ويعني ذلك المساواة في الاحتكام إلى القضاء وتطبيق القانون بشكل متساو على جميع الناس، بما في ذلك الرجال والنساء من جميع الخلفيات وكافة أعضاء الحكومة والأجهزة الأمنية.

- **ينبغي أن يتّسم قطاع العدالة بالحيادية والشفافية والإنصاف في كافة وظائفه:** يُشكل كل من التأخير والفساد والتمييز بعض المشاكل الأكثر شيوعاً التي قد يواجهها قطاع العدالة.

- **ينبغي أن يستخدم قطاع العدالة الموارد بكفاءة وفعالية:** لا بدّ من إمداد قطاع العدالة بكافة الموارد الضرورية لتأدية مهامه، ولكن بتعيّن أيضاً على الجهات الفاعلة في قطاع العدالة استخدام الموارد العامة بعناية.

## ◀ الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن. يصف

الحكم الرشيد لقطاع الأمن طريقة تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في توفير الأمن العام. تضمّ مبادئ الحكم الرشيد المساءلة والشفافية وسيادة القانون والمشاركة والاستجابة والكفاءة والفعالية. يشكّل إذا الحكم الرشيد لقطاع الأمن المستوى المعياري الذي يحدّد كيف ينبغي أن يعمل قطاع أمن الدولة في ظلّ الديمقراطية. وهذا يعني أن الحكم الرشيد لقطاع الأمن يستلزم وجود قطاع أمن يوفر أمن الدولة والأمن الإنساني بكفاءة ومسؤولية ضمن إطار رقابة مدنية ديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

يهدف إصلاح قطاع الأمن إلى ترسيخ الحكم الرشيد لقطاع الأمن. فإصلاح قطاع الأمن هو عبارة عن عملية إصلاح سياسية وتقنية تهدف إلى تحسين الطريقة التي يوفر فيها قطاع الأمن أمن الدولة والأمن الإنساني. وقد يركز إصلاح قطاع الأمن في المقام الأوّل على قسم واحد فقط من قطاع الأمن أو على الطريقة التي يعمل فيها النظام بأكمله، طالما أن الهدف يتمحور دائماً حول تحسين الكفاءة والمساءلة.

للمزيد من المعلومات حول هذه التعريفات الأساسية، الرجاء مراجعة وثائق المعلومات

الأسرة أو القانون المدني (لا يحصل ذلك عادة إلا بموافقة الأطراف المعنية) بدلاً من اللجوء إلى نظام محاكم الدولة. يجوز أيضاً اعتبار الشريعة الدينية أو القانون العرفي كمصدر هام للقانون الوطني في نظامي القانون المدني والعام. يحسن هذا النوع من الترتيبات القانونية إمكانية الاحتكام إلى القضاء ويضفي الشرعية على القرارات بنظر المجتمع المحلي مع احترام مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون في الوقت عينه.

ينبغي النظر في الأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي توفر العدالة معاً عند إصلاح قطاع الأمن وإلا ستكون التحسينات في مجال توفير الأمن والعدالة محدودة وغير مستدامة. لهذا السبب، تتمتع الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة بأهمية كبرى في المناهج الشمولية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

## ما هو دور الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة؟

تتألف الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة من جهات فاعلة غير حكومية تتمتع بمكانة تاريخية هامة أو درجة عالية من الشرعية المجتمعية مثل قادة المجتمع وأصحاب الزعامة التقليدية والسلطات الدينية. تسهل الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة على المجتمعات المحليّة والأفراد الاحتكام إلى القضاء بطريقة أوفر وأسرع وأكثر شفافية وإنصافاً من قطاع عدالة الدولة. ولكن قد يتناقض عمل الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة مع حقوق الإنسان وسيادة القانون، إذ إنها لا تضمن المساواة أمام القانون مثلاً ولا المساواة في الاحتكام إلى القضاء ولا المساواة المتساوية في ظل القانون. لهذا السبب، فإن العلاقة التي تربطها بالأمن والعدل الذين توفرهما الدولة علاقة معقدة أحياناً.

تشكّل الأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة عائقاً أمام الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن لأنها لا تضطلع بدور في الرقابة على قطاع أمن الدولة وقد يعني ذلك في بعض الحالات أن الأجهزة الأكثر شرعية وكفاءة في توفير العدالة لا تشارك في الرقابة الديمقراطية الرسمية. وهذا يعني أيضاً أن الدولة لا تتحكم بالقوانين والأعراف المطبّقة فتصبح بالتالي السلطة في يد السلطات المحليّة الشيء الذي لا يخدم دائماً مصالح أفراد المجتمع المحلي كافة بالتساوي. قد تنتج عن تقديم العدالة غير الحكومية بعض المشاكل إذ يمكن أن تتعارض المعايير القانونية البديلة أو القيم التقليدية مع حقوق الإنسان أو تعجز عن توفير معاملة عادلة ومنصفة، وقد يختار أيضاً طالبو العدالة تقديم شكاوهم في المحكمة التي يُرجّح أن يصدر عنها الحكم الذي يحبّذونه، وهذا أيضاً ينتقص من الإنصاف والمساواة في توفير العدالة.

تجد بعض البلدان حلاً وسطاً بين الدولة والأجهزة غير الحكومية التي توفر العدالة عبر الترتيبات القانونية المختلطة التي تعطي الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً رسمياً في جوانب معيّنة من توفير عدالة الدولة: على سبيل المثال، يجوز أن تُمنح الجهات الفاعلة غير الحكومية القدرة على اتخاذ القرارات القضائية في مجال النزاعات حول قانون

## كيف يوفّر قطاع العدالة الأمن؟

يهدف قطاع العدالة إلى حماية الحقوق والحريّات في ظلّ القانون، ووضع حدّ لإساءة استخدام السلطة، وحل النزاعات. تكمن مسؤولية قطاع العدالة الأساسية في إنفاذ القانون الذي يركّز القسم الأكبر منه على مساعدة العموم وإدارة النظام العام وعلى وجه الخصوص، منع الجريمة ومراقبتها ومعاقبتها. نتيجة هذا الدور في إنفاذ القانون خصوصاً في العدالة الجنائية، يؤثّر عمل قطاع العدالة الجنائية مباشرة على توفير الأمن وإدارته والإشراف عليه وغالباً ما يكون أساسياً في إصلاح قطاع الأمن.

ولكي يتمكّن موظفو إنفاذ القانون من إنجاز مهامهم بكفاءة، ينبغي أن يؤدّي كل قسم من سلسلة العدالة الجنائية وظيفته المحددة بفعالية. فعندما يواجه أحد أقسام السلسلة المشاكل، تطال العواقب السلسلة كافة وتتضرّر الخدمات المقدّمة وعملية المساءلة. لهذا السبب، لا بدّ من أخذ موضوعي توفير الأمن والعدالة بعين الاعتبار في الوقت عينه عند التخطيط لأنشطة إصلاح قطاع الأمن، حتى لو استهدف برنامج الإصلاح أو المشروع فقط جانباً واحداً من جوانب تقديم الخدمة. يشكّل النهج الشمولي في ما يتعلق بالأمن والعدالة مبدأً أساسياً لإصلاح قطاع الأمن والذي يشمل غالباً إصلاحات تؤثر في سلسلة العدالة الجنائية كافة أو في جزء منها.

تشكّل سلسلة العدالة الجنائية النظام الذي يتولّى معالجة الجريمة من منعها إلى الاحتجاز مروراً بالتوقيف والمحاكمة وإصدار العقوبة (مراجعة الشكل ٢).

## الشكل ٢: سلسلة العدالة الجنائية



### ◀ العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن.

غالبًا ما يتم إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي شهدت صراعات عنيفة أو تحولات سياسية اتسمت بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. في هذا السياق، يرتكب قطاع الأمن أحيانًا كثيرة انتهاكات لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى حدوث عمليتي العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن في الوقت عينه. إن العدالة الانتقالية ليست نوعًا خاصًا من العدالة وإنما مجموعة محدّدة من الآليات القضائية وغير القضائية التي تهدف إلى تأمين المساءلة المتعلقة بانتهاكات سابقة من أجل تحقيق العدالة والمصالحة والسلام. تدعم العدالة الانتقالية إصلاح قطاع الأمن لأن الإصلاحات الهادفة إلى تجديد الثقة بأجهزة الأمن غالبًا ما تشمل التدقيق والصرف على أساس الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وغالبًا ما تشمل اتفاقيات السلام أحكام العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن من أجل تحسين مهنية قطاع الأمن وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان على جرائمهم.

– مراقبة استخدام فروع الحكومة الأخرى للسلطة. يراقب قطاع العدالة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية عبر الحرص على أن تتطابق القوانين الجديدة وأعمال الحكومة مع المعايير القانونية التي تنصّ عليها قوانين الدولة الأساسية (الدستور عادة). تختلف صلاحيات المراجعة القضائية من بلد إلى آخر، لكن الديمقراطية تمنح القضاء، على الأقل، بعض الصلاحيات التي تخوّل اعتبار أعمال الحكومة غير شرعية في حال لم تتوافق مع الحدود القانونية للحكومة المعمول بها. يرشّخ القانون الأساسي المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وقواعد ومعايير حقوق الإنسان، في حين تمنع حدود المراجعة القضائية انتهاكها.

### كيف يؤمّن قطاع العدالة الرقابة على قطاع الأمن؟

يوفر قطاع العدالة الأمن أيضًا من خلال الإشراف على قطاع الأمن ومراقبته بدقة. يحدث ذلك بثلاث طرق:

– المساءلة أمام القانون. يضمن قطاع العدالة ألا يسيء عناصر قوّات الأمن استعمال سلطتهم وأن يُحاسبوا على أعمالهم. ينبغي أن يخضع عناصر قطاع الأمن إلى نفس المعايير القانونية التي يخضع إليها الجميع، حتى لو كانوا يتمتعون بصلاحيات خاصّة أو يعملون بموجب قوانين مختلفة مثل أنظمة القضاء العسكري. إذ عليهم إنجاز مهامهم ضمن الإطار القانوني المطبق وبموجب سيادة القانون. يحمي قطاع العدالة أيضًا أجهزة الأمن من إساءة المعاملة والفساد لأن حقوق أفرادها الإنسانية محمية بموجب القانون. ويحمي القانون أيضًا أجهزة الأمن من التدخّل السياسي وإساءة استخدام السلطة عندما يحدّد بوضوح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل جهة من جهات قطاع الأمن الفاعلة.

– مراقبة استخدام جهات قطاع الأمن الفاعلة للسلطة. تعمل أقسام محدّدة من قطاع العدالة، خاصة القضاء، مع أجهزة إنفاذ القانون لضمان استخدام الصلاحيات الخاصة المعطاة لهم بطريقة ملائمة وفي ظل القانون. على سبيل المثال، غالبًا ما تشارك السلطات القضائية في إصدار إذن خاص للشرطة لتنفيذ أنشطة قد تكون غير قانونية من دونه، مثل عمليات التفتيش أو جمع الأدلة (المذكرات مثلاً). لا يتخذ قرار استخدام الصلاحيات التي قد تنتهك الحقوق والحريات الأساسية بناءً على رغبة الشرطة أو السلطات القضائية فحسب وإنما وفقًا لإطار قانوني يحدّد كيف ومتى يجوز استخدام هذه الصلاحيات من أجل خدمة العدالة والأمن.



## لماذا يشكّل قطاع العدالة جزءًا من إصلاح قطاع الأمن؟

يهدف إصلاح قطاع الأمن إلى تحسين الأمن الإنساني، والأمن الإنساني مستحيل من دون العدالة. الأمن والعدالة هما أمران مختلفان ولكنهما ضروريان لإنشاء بيئة يشعر فيها الناس بالأمن والأمان في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. بالرغم من أن فكرة الارتباط الوثيق بين الأمن والعدالة ليست موضع جدال، غالبًا ما تنتج درجة تواجد العدالة في قطاع الأمن عن قرار سياسي أو سياسة، ولهذا السبب، لا تشمل كل تعريفات قطاع الأمن جهات فاعلة من قطاع العدالة.

ثمة ثلاثة أسباب تعلّل النظر في العدالة والأمن على نحو منفصل:

- تختلف في بعض الأحيان أهداف العدالة والأمن. تختلف وجهات النظر المتعلقة بتعريف العدالة مع اختلاف المجتمعات: على سبيل المثال، يعطي التعامل مع العدالة كمصدر قلق أمني أهمية كبيرة لأهداف قطاع العدالة العقابية وذلك على حساب المناهج الأخرى كإعادة التأهيل والعدالة الإصلاحية.

- تتطلب العدالة والأمن أحيانًا وسائل مختلفة. قد يؤدي التعامل مع الجريمة كتهديد أمني أجهزة إنفاذ القانون إلى استخدام استراتيجيات مضادة أكثر عنفًا وبالتالي تعريض حماية حقوق الإنسان والأمن والعدالة للخطر.

- تضطلع العدالة والأمن بوظائف مختلفة في الأنظمة الديمقراطية. قد يقوِّض ربط العدالة بالأمن دور القضاء كمؤسسة ديمقراطية للضبط والرقابة.

## ◀ سيادة القانون والعدالة وإصلاح قطاع

الأمن. يتطلب الحكم الرشيد لقطاع الأمن أن يخضع قطاع الأمن لسيادة القانون. تشكل سيادة القانون مبدأ من مبادئ الحكم الرشيد يُحاسب بموجبه الناس والمؤسسات كافة، الحكومية وغير الحكومية، أمام القوانين المعروفة علنًا التي تتماشى مع حقوق الإنسان الدولية والمطبّقة على نحو منصف ومستقل. يختلف مبدأ سيادة القانون عن مبدأ العدالة. فسيادة القانون مبدأ عالمي في حين تختلف وجهات النظر المتعلقة بالعدالة في المجتمعات حسب الثقافة والديانة والتاريخ والسياسة. ويختلف أداء قطاع العدالة في كل مكان، من بين أمور أخرى. وفق رؤية المجتمع للعدالة. ترتكز رؤية المجتمعات للعدالة على مصادر متعدّدة ومتداخلة. وتشمل بعض التأثيرات الشائعة:

- **العدالة الجزائية:** الفكرة القائلة على أن الجريمة تستحق العقاب على أساس أخلاقي؛

- **العدالة النفعية:** الفكرة القائلة على أن الجريمة تتطلب العقاب لردع الجرائم في المستقبل وحماية المجتمع المحلي عبر إعادة تأهيل الجناة أو سجنهم؛

- **العدالة الدينية:** الفكرة القائلة على أن العدالة تُحدّد وفقًا للمعتقدات الدينية؛

- **العدالة الإصلاحية:** الفكرة القائلة على أن الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية كلها أطراف قادرة على إصلاح الضرر الناجم عن الجريمة من خلال التعويضات الاجتماعية أو المادية.

ويهدف إصلاح قطاع الأمن إلى تحسين سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ولكنه لا يروّج لأي رؤية محدّدة للعدالة.



◀ **القطاعات والأنظمة والتعريفات.** تُستخدم أحياناً مصطلحات "قطاع العدالة" و"نظام العدالة" و"القضاء" بشكل متبادل، ولكنها تُستخدم أيضاً في بعض الأحيان كتعريفات مختلفة للجهات الفاعلة الحكومية المسؤولة عن تقديم العدالة. تشمل بعض الأمثلة الشائعة ما يلي:

- قد يعني "القضاء" القضاة فقط أو نظام المحاكم بأكمله؛

- قد يعني "نظام العدالة" نظام المحاكم فقط في حين لا يعني "قطاع العدالة" إلا وكالات القطاع العام المسؤولة عن إدارة نظام المحاكم (من مثال وزارات الحكومة أو الدوائر وليس المحاكم)؛

- يشمل "قطاع العدالة الجنائية" (أو "سلسلة العدالة الجنائية") أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية والجنائية ولكن فقط العناصر المسؤولة عن التعامل مع الجرائم، ما يعني أن هذا التعريف قد يكون أوسع أو أضيق من تعريفات قطاع العدالة الأخرى؛

- قد يشمل قطاع أو نظام العدالة أجهزة إنفاذ القانون والإصلاحات أو يمكن اعتبارها قطاعات مرتبطة به ولكن مستقلة عنه.

التعريف الأوسع نطاقاً هو ذلك المستخدم في سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن، وهو يعرّف قطاع الأمن بالأجهزة والجهات الفاعلة كافة، الحكومية وغير الحكومية، المشاركة في توفير العدالة وإدارتها والإشراف عليها. وبغض النظر عن التعريفات الدقيقة المستخدمة في سياق معين، ينبغي النظر دائماً في توفير الأمن والعدالة في الوقت عينه ضمن نهج شمولي يتعلق بإصلاح قطاع الأمن لأنهما ضروريان لأمن الدولة والأمن الإنساني.

للمزيد من المعلومات بشأن هيكلية قطاع الأمن ودور الأجهزة التي توفر العدالة، الرجاء مراجعة سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن المتعلقة بقطاع الأمن.

يمكن تجنّب المخاطر المحتملة الناجمة عن ربط الأمن بالعدالة في سياق إصلاح قطاع الأمن طالما تُطبّق مبادئ الحكم الرشيد من أجل توفير الأمن الإنساني.

تشمل المشاكل الشائعة التي قد يعالجها إصلاح قطاع الأمن في مجال تقديم خدمات قطاع العدالة التأخير والفساد ومستويات متدنية لقدرة القضاء ولفهم العام للنظام القانوني والتكاليف العالية وظروف السجن السيئة وارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة.

تشمل التحديات الشائعة التي يواجهها قطاع العدالة عند توفير الرقابة الفعالة لقطاع الأمن، من بين أمور أخرى. الفساد وغياب إمكانية الاحتكام إلى القضاء وإذعان القضاة للسلطة التنفيذية في مجال الأمن القومي وغياب الخبرة في التعامل مع قضايا الأمن القومي.

يستطيع إصلاح قطاع الأمن توفير العدالة وتحسين الحكم الرشيد من خلال ما يلي. على سبيل المثال:

- تحديث الأطر القانونية لاحترام مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛

- وضع حدّ لإساءة استعمال أنظمة القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين أو لغايات سياسية؛

- تحسين التفاعل بين جهات توفير الأمن والعدالة الحكومية وغير الحكومية؛

- تطوير سياسات واستراتيجيات وخطط أفضل لإدارة قطاع العدالة الوطني؛

- ضمان تلبية قطاع العدالة لاحتياجات الرجال والنساء والفتيات والفتيان كافة ضمن مجموعة متنوّعة من السكان؛

- تحسين القدرة البرلمانية والمستقلة لتوفير الرقابة على قطاع العدالة.

للمزيد من المعلومات بشأن إصلاح قطاع الأمن وتعريفات قطاع الأمن، الرجاء مراجعة وثائق المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وقطاع الأمن.

## مصادر إضافية

من أجل النقاش بشأن العلاقة بين سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن:

- ألكساندر ماير-رايك

التعامل مع الماضي في إصلاح قطاع الأمن

(Dealing with the Past in Security Sector Reform)

الدراسة ١٠ حول إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٣).

- كريستوف بليكر ومارك كروبانسكي

سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن: تصوّر علاقة معقدة

(The Rule of Law and Security Sector Reform: Conceptualising a Complex relationship)

الدراسة ٥ حول إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢).

من أجل لمحة عن إصلاح العدالة في سياق إصلاح قطاع الأمن:

- لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي

القسم ٧,٦: إصلاح العدالة

في دليل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول إصلاح نظام الأمن: دعم الأمن والعدالة (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٧، ص. ١٦٣-١٨١).

من أجل المزيد حول أنظمة العدالة العسكرية:

- منديا فاشاكماذزي

دليل: فهم العدالة العسكرية

(Guidebook: Understanding Military Justice)

مجموعة أدوات: التشريع لقطاع الأمن ٥,١ (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٠).

من أجل دليل لإصلاح العدالة والمساواة بين الجنسين في سياق إصلاح قطاع الأمن:

- شلبي كواست

الأداة ٤: إصلاح العدالة والنوع الاجتماعي

في مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن، ميغان باستيك وكريستن فالاسيك (تحرير) (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

## موارد إضافية متعلقة بإصلاح قطاع الأمن تابعة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

- ينشر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مجموعة متنوعة من الأدوات والكتيبات والإرشادات المتعلقة بمختلف جوانب إصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد لقطاع الأمن، وتتوفر للتحميل مجاناً على العنوان [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch). وتتوفر أيضاً موارد كثيرة بلغات غير الإنكليزية.

- تتوفر على موقع شبكة الممارسين الإلكتروني التابع لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والفريق الدولي لإسداء المشورة في قضايا الأمن، مجموعة من موارد التعلم على شبكة الإنترنت لممارسي إصلاح قطاع الأمن:

<http://issat.dcaf.ch>

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) هو منظمة دولية تركز عملها لمساعدة الدول في تحسين الحكم الرشيد والإصلاح في القطاع الأمني. يطور مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ويعزز القواعد والمعايير، ويجري بحوث مخصصة في السياسات، ويحدد الممارسات الجيدة، ويقدم التوصيات لتعزيز الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن، كما يوفر الدعم الاستشاري داخل البلدان وبرامج المساعدة العملية.

يرغب مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في أن يشكر:

- بيترا غورتنر Petra Gurtner على الإنتاج والتصميم؛
- شيري إيكينز Cherry Ekins على تحرير النسخ في اللغة الإنجليزية؛
- ليندا شيناف Linda Chenaf على تحرير النسخ في اللغة الفرنسية؛
- ليندا ماشاتا Linda Machata على الترجمة إلى اللغة الفرنسية؛
- فيرناندو كولاسو Fernando Colaco على تطوير التطبيق.

محرر السلسلة

فيرلي شابوي Fairlie Chappuis

في حال الاقتباس من هذه المنشورة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، قطاع العدالة "The Justice Sector"، سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن، (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥).

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة\* تتوفر سلسلة المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن للتنزيل مجاناً على موقع [www.dcaf.ch](http://www.dcaf.ch). يستطيع المستخدمون نسخ هذه المواد وتوزيعها ما دامت تُنسب إلى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. ليست للاستخدام التجاري.



DCAF

مركز لتطوير  
القطاع الأمني  
وسيادة القانون

Geneva Centre for the Democratic Control  
of Armed Forces (DCAF)

P.O. Box 1360

CH-1211 Geneva 1

Switzerland

اقرأ وثائق المعلومات الأساسية عن إصلاح قطاع الأمن  
على شبكة الإنترنت أو حمل تطبيق الوثائق المجاني  
على الهاتف الذكي والكمبيوتر اللوحي على العنوان

[www.ssrbackgrounders.org](http://www.ssrbackgrounders.org)